

رَقْمُ الصَّكِّ: ٣٤١٧٦٩٣٣ تاريخه: ٢٤/٤/١٤٣٤ هـ
 رَقْمُ الدَّعْوَى: ٣٤٥٧٩٨٧
 رقم قرار التصديق من محكمة الاستئناف :
 ٣٤٢٢٢٥٨٩١ تاريخه: ٢٨/٥/١٤٣٤ هـ

المَوْضُوعَات

عقد - إجارة - مطالبة المستثمر من المستأجر إخلاء للعقار - انتهاء
 العقد بالأخطار وفق ما ورد بينوده - الحكم بإخلاء العقار وتسليمه
 للمدعى

السَّنَدُ الشَّرْعِيُّ أَوِ النَّظَامِيُّ

قوله تعالى « يا أيها الذين امنوا أوفوا بالعقود »

مُلَخَّصُ الْقَضِيَّةِ

ادعى المدعى وكالة ضد المدعى عليه وكالة بان المدعى عليه أصالة قد استأجر من المدعى أصالة محلاً تجارياً في عمارته لمدة سنة بأجرة سنوية قدرها أربعة وثلاثون ألف ريال ويتجدد العقد تلقائياً ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر بعدم الرغبة في التجديد قبل انتهاء العقد بشهرين وقد تم أخطار المدعى عليه بعدم الرغبة في التجديد قبل انتهاء العقد بشهرين ولكن المدعى عليه لم يخل المحل وطلب المدعى وكالة إلزام المدعى عليه بإخلاء المحل، أجاب المدعى عليه بالمصادقة على الدعوى جملة وتفصيلاً وذكر أنه لا يستطيع الإخلاء في الوقت الحالي لأن المحل مؤجر على موكله منذ خمسة وعشرين عاماً وأن لديه قاعدة عملاء مرتبطة بالمحل وأن المدعى أصالة ليس المالك للعقار وإنما مستثمر وأنه لا مانع لديه من

زيادة الأجرة، أصر المدعى وكالة على طلب الإخلاء، تم اطلاع ناظر القضية على العقد بين الطرفين فوجده كما ذكر المدعى وكالة وتم إرفاقه بالمعاملة، بناء على ما تقدم ولمصادقة المدعى عليه بان المدعى أصالة هو المالك للمنفعة والمستثمر للعقار وأن العقد سنوي وقد اقر بان المدعى اخطره قبل نهاية العقد بشهرين بعدم الرغبة في التجديد فقد صدر الحكم على المدعى عليه بإخلاء العقار وتسليمه للمدعى قنع المدعى ولم يقنع المدعى عليه، صدر قرار محكمة الاستئناف بمكة المكرمة بالمصادقة على الحكم.

نَصُّ الْحُكْمِ، إعلَامُ الْحُكْمِ

الحمد لله وحده وبعد فلدي أنا..... القاضي في المحكمة العامة بالمدينة المنورة وبناء على المعاملة المحالة لنا من فضيلة رئيس المحكمة العامة بالمدينة المنورة برقم ٣٤٥٧٩٨٧ وتاريخ ١٤٣٤/٠٢/٠٤ هـ المقيدة بالمحكمة برقم ٣٤٢٨٩٥٥٤ وتاريخ ١٤٣٤/٠٢/٠٤ هـ ففي يوم الثلاثاء الموافق ١٤٣٤/٠٣/٠٣ هـ افتتحت الجلسة الساعة الثامنة والنصف وفيها حضر سعودي الجنسية بموجب السجل المدني رقم الوكيل الشرعي عن بموجب الوكالة الصادرة من كتابة عدل المدينة المنورة الثانية برقم ٣٤٤٧٠٠٧ في ١٣/٠١/١٤٣٤ هـ، وادعى على الحاضر معه في مجلس الحكم..... سعودي الجنسية بموجب السجل المدني رقم..... الوكيل الشرعي عن..... سعودية الجنسية بموجب السجل المدني رقم..... بموجب الوكالة الصادرة من كتابة عدل المدينة المنورة الثانية برقم ٣٥٤١ في ٢١/٠١/١٤٢٧ هـ، قائلاً في دعواه عليه: لقد استأجر

المدعى عليه من موكلى المحل التجارى فى العمارة الواقعة على شارع فى المدينة المنورة لمدة سنة ابتداء من ١٤٣٣/٠١/٠١ هـ، بأجرة سنوية قدرها أربعة وثلاثون ألف ريال ويتجدد العقد تلقائياً ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر بعدم الرغبة فى التجديد قبل انتهاء العقد بشهرين ونظراً لرغبة موكلى فى المحلات التجارية فقد تم إخطار المدعى عليه بتاريخ ١٨/١٠/١٤٣٣ هـ، بعدم الرغبة فى التجديد للعام ١٤٣٤ هـ، وحتى تاريخ هذا اليوم والمدعى عليه لم يقوم بإخلاء المحل أطلب الحكم بإلزامه بذلك هذه دعواي وبسؤال المدعى عليه عما جاء فى دعوى المدعى أجاب بقوله ما ذكره المدعى فى دعواه كله صحيح جملةً وتفصيلاً إلا أنني لا أستطيع الإخلاء فى الوقت الحالى لكوني مستأجر منذ خمسة وعشرين سنة ولدي قاعدة عملاء مرتبطة بهذا الموقع والمدعى ليس مالك للعقار وإنما مستثمر من المالك وهي ولا مانع لدي من الزيادة فى الأجرة مبلغ خمسة آلاف ريال لأن فى إخلاء المحل خسارة عليّ هذه إجابتي وبعرض ذلك على المدعى قال إن موكلى مصرّ على طلب الإخلاء هكذا قال وفى جلسة أخرى مؤرخة فى ٢/٤/١٤٣٤ هـ حضر الطرفان وأبرز المدعى عقد الإيجار بينه وبين المدعى عليه فوجدته كما ذكر المدعى وتم إرفاقه بالمعاملة ، كما أبرز المدعى عليه سندی قبض لأجرة عام ١٤٣٣ هـ وتم إرفاقها بالمعاملة ، فبناءً على ما تقدم من الدعوى والإجابة ولمصادقة المدعى عليه المدعى فى دعواه وإقراره بأن المدعى هو المالك للمنفعة والمستثمر للعقار وأن مدة العقد سنة كاملة تتجدد تلقائياً ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر بعدم الرغبة فى التجديد وقد أقر المدعى عليه بأن

المدعى قد أخطره بتاريخ ١٨/١٠/١٤٣٣هـ بعدم الرغبة في التجديد ولأن المستأجر حقيقة مالك للمنفعة ولقول الله سبحانه وتعالى ((يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود)) لذلك كله فقد حكمت على المدعى عليه بإخلاء العقار محل الدعوى وتسليمه للمدعى وبعرض الحكم على الطرفين قرر المدعى قناعته وقرر المدعى عليه وكالة عدم القناعة مستعدا بتقديم لائحة اعتراضية فأجيب لطلبه وأفهم بالانتظار نصف ساعة لاستلام نسخة الحكم وسوف يحتسب بعد ذلك مهلة ثلاثين يوما إذا لم يقدم المدعى عليه اعتراضه خلالها سقط حقه في تدقيق الحكم واكتسب القطعية وقرر المدعى عليه وكالة استلامه نسخة من الحكم لتقديم اعتراضه عليه، وبالله التوفيق وصلى الله وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. حرر في ٢/٤/١٤٣٤هـ.

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد ، فقد جرى منا نحن قضاة الدائرة الحقوقية الثانية بمحكمة الاستئناف في منطقة مكة المكرمة الإطلاع على المعاملة الواردة من فضيلة رئيس المحكمة العامة بالمدينة المنورة برقم ٢٨٩٥٥٤/٣٤ وتاريخ ٢٧/٤/١٤٣٤هـ المرفق بها الصك الصادر من فضيلة الشيخ..... القاضي بالمحكمة العامة بالمدينة المنورة برقم ١٧٦٩٣٣/٣٤ وتاريخ ٢/٤/١٤٣٤هـ ، المتضمن دعوى ضد..... ، وبدراسة الصك وصورة ضبطه ولائحته الاعتراضية تقرر بالأكثرية الموافقة على الحكم. والله الموفق وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.